المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

01/02/2016

توصيات مجلس البركة حول «المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة»

382246

صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الدورة 58 لجمعيته العامة الخميس المنصرم، على رأيي المجلس في مشروعي القانونين المتعلقين بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، الذين أعدتهما اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن في المجلس.

وسجل المجلس الذي يترأسه نزار بركة،مجموعة من الملاحظات على المشروعين الذين تتم مناقشتها في اللجان المختصة بالبرلمان، تمهيدا للمصادقة عليهما وإقرارهما من طرف الحكومة.

وقدم المجلس في رأيه الخاص بالقانونين المقترحين، جملة من التوصيات المتعددة التي تهم جوانب ونقاط مختلفة، نص عليها المشروعين المقترحين، والتي تهم مستويات متعددة، منها ما يتعلق بمنهجية إعداد المشروعين والصلاحيات التي تتمتع بها كل هيئة، بالإضافة إلى مسطرة تعيين الأعضاء والكفاءات التي ينبغي أن تتوفر في الأعضاء، وضمان التمثيلية والتعددية في الهيئتين.

«التجديد» ترصد في هذا الملف، أهم الملاحظات والتوصيات التي سجلها المجلس بخصوص مشروع القانونين المتعلقين بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة على ان تعود إلى مشروع وهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز في ملف لاحق.

● عبد الله التجاني

ملاحظات مجلس بركة على قانون المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة

القراءة النقدية

سجل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من الملاحظات على مشروع القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، انطلاقا من القراءة النقدية التي أعدتها اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن في المجلس، حيث اعتبرت أن مشروع القانون ورغم تناوله مختلف الجوانب التي تتعلق بإحداث مؤسسة دستورية، «لا يشتمل مشروع القانون على ديباجة تعرض بوضوح المبادئ التوجيهية المحددة لإحداث المجلس».

وأشار المجلس الذي يترأسه نزار بركة، إلى غياب ثلاثة أبعاد أساسية جاء بها الدستور في مشروع القانون، والتي حددها في «مبدأ المناصفة والبعد الجهوي والبعد المتعلق بالهاشاة»، مبينا أن القانون «لا ينص على آلية استشارة الأطفال، علما بأن مشاركتهم في السياسات العمومية هو حق تنص عليه الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، ولا على آليات لاستشارة الأسر».

واعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن التأليف المقترح في مشروع القانون «لا يضمن استقلالية وخبرة المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة ضمن المجال المؤسساتي بكيفية تكاملية ومنسجمة»، مؤكدا أن اعتماد مبدأ تمثيلية جميع الفاعلين يجعل من مشكلة المشروعية موضوع مساءلة، كما أضاف المجلس بأن تمثيلية البرلمان بالصفة «تطرح مشكلة حالة التنافي بين وظيفة البرلماني ووظيفة عضو المجلس»، وهو ما اعتبرته اللجنة التي أعدت الرأي «يؤدي إلى التباس الأدوار».

كما يرى المجلس، أن تمثيلية الإدارة العمومية بالصفة تطرح مشكلة المشروعية إزاء المهام المتعلقة بالتتبع والتقييم التي هي من اختصاص المجلس، مشددا على أن صلاحيات الرئيس «الواسعة جدا قد تحول دون تحقيق الحكامة الجيدة الداخلية»، ولفت تقرير مجلس بركة، إلى أن الخبرة المنتظرة من الأعضاء «ليست مضمونة، لأن أغلبيّة الأعضاء سيتم تعيينهم «بالصفة»، وينتمون إلى مؤسسات لا تهتم في المقام الأول بالقضايا المرتبطة بالأسرة والطفولة».

هذا ومن الملاحظات البارزة التي سجلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن عمل المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة «يقتصر على إبداء الرأي بشأن الإحالات التي ترد عليه، في حين يخول له الفصل 169 من الدستور مهمة «إبداء آراء حول المخطّطات الوطنية المتعلقة بهذه الميادين دون قيد»، مشيرا إلى أن إمكانية تمويل المجلس عن طريق «صناديق أخرى غير الدولة، من شأنه أن يمس باستقلاليته»، كما اعتبر انعقاد الجمعية العامة مرتين في السنة «غير كافي».

التوصيات

المبادئ الدستورية الكبرى

وأكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في التوصيات التي ضمنها في مشروع رأيه، الذي صادق عليه أعضاءه، على مجموعة من المبادئ التي يرى بضرورة أن ينص القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطّفولة عليها ويستجيب للمبادئ التوجيهيّة، وحددها في الاستقلالية والاختصاص والخبرة، بالإضافة إلى تعدد الاختصاصات ومجالات العمل، والعمل الجماعي، فضلا عن النجاعة والتعدد.

كما أوصى المجلس، بتخصيص مادة للتذكير بالمبادئ الدستورية الكبرى، وبالحقوق الأساسية للإنسان والطفل، والتي يتعين أن تشكل الإطار المرجعي لمختلف مقاربات المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، مشددا على ضرورة مراعاة المصلحة الفضلى للطّفل في مختلف عمليات التفكير والتحليلات والقرارات المتعلقة به، كما دعا في توصياته إلى وجوب تنصيص القانون على «الآليات الكفيلة باستشارة الأطفال»، مع الإشارة إلى الأخذ بعين الاعتبار الأشخاص في وضعيّة هشة.

وطالب مجلس بركة، بتحقيق المساواة بين جميع الأفراد المكونين للأسرة أمام القانون، كما خص المجلس في توصياته أطفال المغاربة المقيمين بالخارج ، بعدد من التوصيات، حيث دعا إلى الأخذ في الاعتبار مشاكل الأسر والأطفال المغاربة المقيمين بالخارج، كما طالب القانون باستحضار «مشاكل المهاجرين واللاجئين»، مؤكدا على ضرورة التنصيص على أن المجلس «شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية».

صلاحيات إبداء الرأي

وبخصوص صلاحيات المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإعادة صياغة المادة الثانية المتعلقة بالصلاحيات، «إبداء الرأي بطلب من الملك، أو رئيس الحكومة، أو من رئيسي البرلمان، حول مشاريع القوانين والمراسيم التطبيقية والاتفاقيات والمواثيق الدولية، أو أية مسألة ذات صلة بمجال اختصاصه»، بالإضافة إلى المساهمة في «النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي التوفيق بين حياة العمل الأسرية واختلال وضع السياسات العمومية».

المستويات الاقتصادية

هذا ودعا المجلس لضمان تتبع تطور وضعية الأسرة والأطفال على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثّقافية، وتقييم منجزات السياسة الأسرية والسياسة المندمجة لحماية الطفولة، وكذا تتبّع وتقييم آثار «النفقات العمومية والميزانيات السنوية والجماعات المحلية، المخصصة للطفولة والأسرة، على حقوق الأطفال ووضعيّة الأسر، ومعقد شراكات وربط علاقات مع هيئات وطنية ودولية».

مراعاة التوازن في التعيين

وأوصى المجلس بضرورة ضمان تأليف متنوع من الخبراء من مختلف المجالات ذات الصلة بقضايا الأسرة والطفولة، المتحررين من مؤسسات المجتمع المدني المنظم من الجمعيات، والهيئات النقابية، والمنظمات المهنية، بالإضافة إلى المؤسسات الدستورية المعنية بقضايا الأسرة والطفولة.

ويرى المجلس بأن اختيار الأعضاء على أساس مبدأ «الشخصيّة الاعتبارية»، يجب التركيز على الخبرة والتجربة في أحد مجالات تخصص المجلس، مشددا على أنه «لا يمكن لعضو أن يكون منتميا إلى الجهازين التشريعي والتنفيذي»، كما نبه إلى ضرورة الحرص خلال تعيين الأعضاء على تحقيق توازن عددي بين الأعضاء «المتخصصين في الطفولة» والأعضاء «المتخصصين في الأسرة»؛ ومراعاة مبدأ المناصفة، والبعد الجهوي في التعيينات.

وعن فقدان العضوية بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، دعا المجلس إلى التنصيص كذلك على «فقدان صفة العضوية في حالة المرض طويل الأمد أو العجز»، كما شدد على ضرورة توصية تتعلق بالنشر في الجريدة الرسمية والتنصيص على نشر الآراء فيها، كما دعا المجلس إلى الإبقاء على «صيغة واحدة فقط من صيغ تمويل المجلس، وهي التمويل من ميزانية الدولة».

أما فيما يخص هيئات الحكامة، فدعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلى التنصيص على إحداث مكتب تنفيذي، يتكون من الرئيس والأمين العام ورؤساء اللجان الدائمة، «يتولى مهمة المساهمة في وضع جدول أعمال الجمعية العامة، وإعداد برامج العمل السنوية، والتقرير السنوي»، كما أوصى بإحالة تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة إلى النظام الداخلي، بالإضافة إلى التنصيص على أن الجمعية العامة العادية «تنعقد على الأقل أربع مرات في السنة».

أوصى المجلس، بتخصيص مادة للتذكير بالمبادئ الدستورية الكبرى، وبالحقوق الأساسية للإنسان والطفل، والتي يتعين أن تشكل الإطار المرجعي لمختلف مقاربات المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، مشددا على ضرورة مراعاة المصلحة الفضلى للطّفل في مختلف عمليات التفكير والتحليلات والقرارات المتعلقة به

توصيات منتدى الزهراء تتوافق مع توصيات مجلس بركة

منتدى الزهراء
منتدى الزهراء للمرأة المغربية

وسجلت العديد من الهيئات المدنية المختصة ملاحظاتها وقدمت مذكرات بخصوص مشروع القانون 78.14 المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، من بينها شبكة منتدى الزهراء للمرأة المغربية، التي أكدت في تقديمها للمذكرة أن قراءتها للمشروع تنطلق من مقتضيات الدستور المغربي الواردة في الفصل 32، والتي أولت مكانة هامة للأسرة، حينما اعتبرت بأن الأسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي هي الخلية الأساس للمجتمع.

وأكد المنتدى أن الدولة تعمل بمقتضى القانون على ضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة، بما يضمن وحدتها واستقرارها والمحافظة عليها، كما أشارت إلى سعي الدولة لتوفير الحماية القانونية، والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال، بكيفية متساوية، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية بشكل عام. بالإضافة إلى تنصيصها في الفصل 169 على إحداث مجلس استشاري للأسرة و الطفولة ضمن هيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية.

وسجلت مذكرة منتدى الزهراء للمرأة المغربية ملاحظات عدة حول المشروع، من حيث المهام والصلاحيات، إذ اعتبرت المجلس مؤسسة وطنية مستقلة، تخضع لمبادئ باريس، وتتولى الحماية والرعاية والنهوض بأوضاع الأسرة والطفولة وتعزيز مكانة الأسرة في المجتمع، بما يتوافق مع «المرجعية الدستورية وفي احترام تام للهوية المغربية».

كما أكد المنتدى على ضرورة تعزيز صلاحيات المجلس لتخويله الحق في «المساهمة في إعداد التقارير التي تقدمها الدولة في المؤسسات الدولية والأممية في مجال تنفيذ التزاماتها في مجال الأسرة والطفولة»، وطالبت بمنح المجلس حق إبداء الرأي حول المخططات الوطنية المتعلقة بالأسرة والطفولة.

وعن تأليف الهيئة وتركيبتها، أكدت شبكة منتدى الزهراء على مراجعة تشكيلة المجلس بما يضمن التمثيل التعددي للقوى الاجتماعية، وكذا مختلف التيارات الفكرية في المجتمع، مع الدعوة لاعتماد دفتر لمعايير التمثيلية، وشددت على ضمان التنوع في تشكيلة المجلس لكون قضية الأسرة «قضية مجتمعية تقتضي مقاربتها من زوايا متعددة اجتماعيا، اقتصاديا، تربويا ، نفسيا و قانونيا، من أجل الإسهام في تبني سياسات عمومية بمقاربة أسرية منسجمة و مندمجة تخدم مصلحة الأسرة والطفولة».

ويبدو أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في آرائه وملاحظاتها على مشروع قانون المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، يلتقي في عدد منها مع منتدى الزهراء، الذي طالب بضمان تمثيلية وازنة لجمعيات المجتمع المدني المشتغلة في مجال الأسرة داخل المجلس بما «يمكن من استثمار الخبرة التي راكمها الفاعل الجمعوي بهذا الصدد، في خدمة القضايا الحقيقية للأسرة، والطفولة المغربية، ورفع التحديات التي تواجهها».

المجلس الاقتصادي والاجتماعي يدعو إلى تمكين مجلس الأسرة والطفولة من مساءلة الحكومة

415813

الرباط (و.م.ع) تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في دورته العادية الثامنة والخمسين، التي انعقدت الخميس الماضي بالرباط برئاسة السيد نزار بركة، مشروع رأي المجلس حول مشروع القانون رقم 78.14 المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، وكذا مشروع الرأي المتعلق بمشروع القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، واللذين أحيلا على المجلس من قبل رئيس مجلس النواب.

أوضح بلاغ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه، أن المجلس دعا ضمن توصياته إلى توضيح اختصاصات المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، من خلال تخصيص مادة تذكر بمهام المجلس كما تم تحديدها في المادة 169 من الدستور، وتخصيص مادة للتذكير بالمبادئ الدستورية الكبرى والحقوق الأساسية للإنسان والطفل التي يتعين أن تشكل مرجعية للمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة (المساواة، المناصفة، المصلحة الأسمى للطفل، مشاركة الأطفال، الأخذ بعين الاعتبار الأشخاص في وضعية هشة)، مع التنصيص على أن المجلس يعتبر شخصية معنوية تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية.

وأضاف المصدر ذاته، أن المجلس اعتبر أنه «من الأساسي أن يتم تمكين المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة من إمكانية مخاطبة ومساءلة الحكومة حول المواضيع المتعلقة بالأسرة والطفولة، كما يتعين عليه أن يضمن مشاركة الأطفال في مختلف أشغال المجلس التي تهمهم».

وبخصوص تركيبة المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وحكامته، أكد المجلس على الطابع الجماعي لتسيير المجلس وعلى استقلاليته، وأوصى باختيار الأعضاء بناء على مهامهم وخبرتهم وتجربتهم والسهر على التوازن بين الأعضاء المتخصصين في شؤون الأسرة والأعضاء المتخصصين في شؤون الطفولة، مبرزا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يشدد على ضرورة عقد الجموع العامة للمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة بشكل دوري، وذلك على الأقل أربع مرات في السنة.

أما بخصوص رأيه حول مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال دراسته لمشروع القانون، مجموعة من العوائق المحتملة بخصوص الوقاية من التمييز والنهوض بالمناصفة.

وبعد أن رحب بمجموعة من الاختصاصات المتضمنة في مشروع القانون، لاحظ المجلس الاقتصادي والاستشاري أن مفهوم الحماية لم يتم التأكيد عليه بما فيه الكفاية، ولهذا يقترح المجلس إدماج، ضمن مشروع القانون، تعريف لمبدأ المساواة وكذا مبدأ عدم التمييز وتخصيص هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز في ما يتعلق بالتمييز المرتبط بالنوع، ومنحها اختصاص المخاطبة وأن يتم اللجوء إليها، مبرزا أن باقي أشكال التمييز، من غير التمييز القائم على الجنس، تندرج ضمن اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ولتمكينها من الاضطلاع بمهامها، سجل المصدر نفسه أن يتعين منح هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز الشخصية القانونية والحق في الترافع أمام العدالة ضد أوضاع أو أفعال أو مقترفي التمييز، وتمكين الهيئة من معاينة وضعيات التمييز، واقتراح الوساطة، وتقييم الأضرار المادية والمعنوية للأعمال التمييزية، ومساعدة الضحايا لجبر ضررهم، مشيرا إلى أنه «لأجل هذا، يتعين أن تكون خبرة هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز معتمدة ومقبولة من لدن المحاكم».

كما دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى تعزيز تمثيلية المجتمع المدني المنظم بشكل مستقل عن الانتماءات المهنية والحزبية، على أساس المشاركة الجماعية، والخبرة المؤكدة، والتعددية والتنوع والتكامل بين الخبرات وتشكيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز من مجموعة محصورة بين 25 و 30 عضوا، تعين بشكل شخصي، وتعقد اجتماعا واحدا على الأقل كل 3 أشهر.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين.. اختلالات تشريعية

■ بقلم: سعيد موقوش باحث بمركز الدراسات في الدكتوراه بكلية الحقوق بطنجة جامعة عبد المالك السعدي

إن الغاية من تقرير مبدأ الرقابة على دستورية القوانين، هو تأكيد مبدأ سمو الدستور، لأن ما يحتويه الدستور من مبادئ تتعلق بالحقوق والحريات العامة، قررت لمصلحة الأفراد في مواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية، لذلك يصبح هؤلاء الأفراد من أكثر المستفيدين من تقرير مبدأ الرقابة على دستورية القوانين، كما تسمح هذه الآلية بإشراك المواطنين بشكل غير مباشر في عملية التشريع واتخاذ القرارات العمومية.

وقد تبنى دستور فاتح يوليوز 2011 الدفع بعدم دستورية القانون، بمناسبة رفع الدعاوي أمام المحاكم المغربية، كمحاولة منه لتكريس الديمقراطية الشبه مباشرة، وترسيخ مفهوم العقد الاجتماعي، وهكذا نص الفصل 133 من الدستور على أنه "تختص المحكمة الدستورية بالنظر في كل دفع متعلق بعدم دستورية قانون، أثير أثناء النظر في قضية، وذلك إذا دفع أحد الأطراف بأن القانون الذي سيطبق في النزاع، يمس بالحقوق والحريات التي يضمنها الدستور"، وأما مال هذا القانون، فقد حدده الفصل 34 من الدستور، عندما صرح بأنه " ... وينسخ كل مقتضى تم التصريح بعدم دستوريته على أساس الفصل 133 من الدستور، ابتداء من التاريخ الذي حددته المحكمة الدستورية في قرارها، ولا تقبل قرارات المحكمة الدستورية أي طريق من طرق الطعن، وتلزم كل السلطات العامة وجميع الجهات الإدارية والقضائية". وبناء عليه، فإن هناك ثلاثة أهداف يمكن تحقيقها من خلال هذه الوسيلة:

ب .1إعطاء حق جديد يمكن للمتقاضي من الدفاع عن حقوقه المضمونة دستوريا، من خلال الولوج غير المباشر للقضاء الدستوري.

.2تصفية النظام القانوني من مقتضيات غير دستورية، وبالتالي إشراك المواطنين بطريقة غير مباشرة في عملية التشريع.

.3تحقيق مبدأ سمو القاعدة الدستورية في النظام المعياري الداخلي.

وفي هذا الإطار طرحت وزارة العدل والحريات مسودة مشروع القانون التنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات تطبيق الفصل 133 من الدستور، والذي جاء في تقديرنا متأخرا، بعد أربع سنوات من تطبيق دستور فاتح يوليوز 2011.

وكقراءة أولية لمسودة مشروع القانون التنظيمي الموما إليها أعلاه، يمكن رصد جملة من الاختلالات التشريعية، وذلك كالتالي:

أولا: إن مسودة مشروع القانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بالدفع بعدم دستورية قانون، لم تعطي تعريفا لعبارة " الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور"، مما يدفعنا إلى التساؤل حول ما إذا كانت هذه الحقوق والحريات تشمل تلك المضمنة في المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب ونشر مقتضياتها بالجريدة الرسمية؟ مع العلم أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقدم بمذكرة، دعا من خلالها إلى تبني تعريف واسع للحقوق والحريات التي يضمنها الدستور، باعتبار مدى هذه الحقوق والحريات على ضوء مفهوم " الكتلة الدستورية" ب

ثانيا: لم يعطي المشرع للنيابة العامة ولا لقضاة الحكم، ولا حتى للأطراف المتدخلة في الدعوى أو المدخلة فيها، إمكانية الدفع بعدم دستورية قانون، فهل إذن القواعد الدستورية ليست قواعد آمرة ومن النظام العام، التي لا يجوز مخالفتها، حتى لا نمكّن القضاة من إثارتها بشكل تلقائي؟ إذ حصرت مسودة مشروع القانون التنظيمي حق ممارسة هذا الدفع في المدعي والمدعى عليه في الدعاوى المدنية أو التجارية أو الإدارية، وكل متهم أو مطالب بالحق المدني أو مسؤول مدني في الدعوى العمومية (المادة .(2ومن هنا ندعو إلى تبني القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية قانون، للانفتاح والمرونة، وبتجاوز بعض نقط ضعف القاعدة الدستورية.ثالثا: إن مسودة مشروع القانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بالدفع بعدم دستورية قانون، لأية الفحص المزدوج لقبول الدفع بعدم دستورية القوانين، يعد نوعا من الكبح والفرملة لأحد أهم المكتسبات الدستورية التي جاء بها دستور فاتح يوليوز 2011، فمن جهة يجب أن يتم قبول الدفع من طرف المحكمة التي أثير أمامها النزاع بموجب مقرر غير قابل للطعن (المادة 7(بعد استيفاءه لمجموعة من الشروط الواردة ضمن مقتضيات المادة 6، ومن جهة أخرى يجب أن ينال الدفع، بعد حصوله على تأشيرة المحكمة المثار أمام النزاع، على قبول المحكمة الدستورية، وفي حالة عدم توفر الدفع على الشروط المنصوص عليها في المادة 15، والتي هي تقريبا نفس الشروط التي سبق للمحكمة المثار أمامها النزاع أن بثت فيها، فإن المحكمة الدستورية تصرح بعدم قبول الدفع بمقتضى مقرر غير قابل للطعن (المادة 16)، وهو ما يشكل تعقيدا وتقييدا لحق دستوري، على اعتبار أن المجلس الدستوري سبق له أن بث بعدم دستورية مقتضيات المادة 121 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، والمتعلقة بكيفية تقديم العرائض، اعتبارا لتضمنه لشرط " من شأنه الحد من ممارسة حق دستوري مخول للجمعيات" (قرار المجلس الدستوري رقم 15/966 الصادر بتاريخ 30يونيو Â.(2015

رابعا: إن بؤس عدد الموارد البشرية التي تتوفر عليها المحكمة الدستورية، من شأنه أن يعوق ممارسة حق الرقابة الشعبية على دستورية القوانين، على اعتبار أن المحكمة الدستورية غير مؤهلة في بنيتها الحالية للبث في سيل من الدفوع بعدم دستورية القوانين، إذ حسب المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، فإن هذه الأخيرة تتألف فقط من 12 عضوا، إلى جانب الأمين العام ومحاسب، وبعض القضاة والموظفين الملحقين بالمحكمة أو الموضوعين رهن الإشارة (المادة 46 من القانون التنظيمي المتعلق بالمحكمة الدستورية).

خامسا: عدم تحديد مسودة مشروع القانون التنظيمي رقم 86.15، بشكل دقيق، لعبارة " القانون الذي يدفع أحد أطراف الدعوى بأنه يمس بحق من الحقوق أو بحرية من الحريات التي يضمنها الدستور"، بحيث اكتفت المسودة بالتوضيح بأنه "كل مقتضى ذو طابع تشريعي" وهو ما يدفعنا إلى التساؤل حول مدى قابلية بعض مراسيم التدابير، التي تتخذها الحكومة بموجب

قانون الإذن (الفصل 70 من دستور (2011، للدفع بعدم دستوريتها.

وعلى هذا الأساس، نستخلص بأن مسودة مشروع القانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بالدفع بعدم دستورية قانون، أخذت بالرقابة عن طريق الدفع مع احتكار مجال الاختصاص للمحكمة الدستورية، بمعنى عدم جواز البث في دستورية القوانين من طرف المحاكم (مدنية، جنائية، تجارية، إدارية ...)، وبالتالي أضحى المواطن مشاركا بصفة غير مباشرة في رسم معالم القاعدة الدستورية، كما نشير كذلك إلى المحكمة الدستورية، قبل أن تحال على أنظارها الدفوع المتعلقة بعدم دستورية القوانين، يجب أن تبث أولا في مدى مطابقة مشروع القانون التنظيمي رقم 86.15، لدستور فاتح يوليوز .2011

** الدعوة إلى تبني القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية قانون، للانفتاح والمرونة، وبتجاوز بعض نقط ضعف القاعدة الدستورية.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي يكشف اختلالات المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وهيئة المناصفة

52/10/13

■ أمال المنصوري

صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على مشروعي القانونين التنظيميين، المتعلقين بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، وهيئة المناصفة. خلال انعقاد الجمعية العامة لدورته الثامنة والخمسون العادية بعدما ذكر عددا من الملاحظات والنواقص التي شابتهما.

وسجل المجلس غياب ثلاثة أبعاد أساسية في الدستور افتقر إليها مشروع القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، هي مبدأ المناصفة، والبعد الجهوي، والبعد المتعلق بالهشاشة.وأبرز أن المشروع، الذي تتم مناقشته حاليا في مجلس النواب، لم ينص على آليات لاستشارة الأطفال، علما أن مشاركتهم في السياسات العمومية حق تنص عليه الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، داعيا إلى تدارك هذا الأمر من قبل نواب الأمة.

ولاحظ المجلس بخصوص تركيبة المجلس المقترحة، أنها لا تضمن الخبرة والاستقلالية ضمن المجال المؤسساتي بكيفية تكاملية منسجمة، كما أوصى بالاكتفاء بتمويل المجلس من طرف الدولة فقط، مبرزا أن تمويله عن طريق صناديق أخرى قد يمس باستقلاليته.

وبخصوص مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة، قال فؤاد بن الصديق، " ان المشروع يتضمن مجموعة من نقاط القوة، لكنه مشوب، في الآن ذاته، بعدد من نقاط الضعف، وعلى رأسها أن الهيئة لا يتعدى نطاق اشتغالها صفة تقديم الاستشارة". وأضاف بن الصديق، أن الجمعيات النسائية "لم تشارك بقوّة" في صياغة نص المشروع، الذي أعدته وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

وطالب مجلس بركة بضرورة إعادة النظر في تأليف الهيئة بما يضمن استقلاليتها وعملها المشترك ومصداقيتها وتطوير خبرتها انسجاما مع الدستور نصا وروحا. وباعتماد التوازن بين مختلف السلطات، بحيث يتم تعيين الرئاسة وثلث أعضاء الهيئة من طرف الملك، والثلث من طرف الحكومة والثلث من طرف البرلمان، واسناد العضوية الاستشارية لممثل عن رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ودعا المجلس إلى تعيين غالبية أعضاء هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز على أساس الصفة الشخصية الاعتبارية، وتعزيز تمثيلية المجتمع المدني المنظم، كما أوصى المجلس، بإعادة النظر في تركيبة الهيئة، إذ أن 16 عضوا التي نص عليها مشروع القانون المعروض أمام البرلمان غير كاف، لذلك اقترح المجلس أن تتالف من عدد محدود من الأعضاء ما بين 25و 30عضوا يراعى في اختيارهم وتعيينهم الخبرة والاشتغال في المجال قبل كل شيء.

وأوصى المشروع بأن تحدث الهيئة آلية مختصة لتلقي الشكايات والنظر فيها، على أن تمنح لها صلاحيات شبه قضائية صريحة في مجال التحري والبحث والصلح وإصدار الجزاءات من الدرجة الأولى.

وعبر أعضاء المجلس عن مخاوفهم التي عبرت عنها الجمعيات المدافعة عن حقوق النساء من أن يؤدي تحديد مهمة هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز إلى عجزها عن النهوض بحماية المرأة.

في نفس السياق، أعلن ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان،رفضه للاتهامات التي وجهت له من وزيرة الأسرة والتضامن والمرأة والتنمية الاجتماعية، التي وصفته بـ"الخوارج"، وان مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، "ذكوري" بامتياز، وقال إن المؤسسة التي يرأسها دستورية، وان أي مس بها يعد مسا بدستور المملكة، وذلك بعدما أكدت الحقاوي أن "قراراته تفتقد للمشروعية، لأن ولايته منتهية، وبالتالي فهو خارج القانون والدستور".

مندوبية السجون تكذب تهم فرنسية بإهمال صحة زوجها المعتقل بتهم تتعلق بالارهاب

31 يناير 2016 - 20:00

لم تمر سوى أيام قليلة على مراسلة المواطنة الفرنسية، ريفيير سيفارين، للديوان الملكي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تتهم خلالها سلطات السجن بإهمال صحة زوجها، حسن بلحسن، المدان منذ نونبر 2014، بتهم تتعلق بالإرهاب، حتى ردت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بالنفي.

وفيما اتهمت الزوجة الفرنسية إدارة السجن بأنها لم تقم بالإجراءات الصحية اللازمة لفائدة زوجها، رغم كونه يحتاج إلى تحاليل شهرية، وفحوصات طبية كل ثلاثة أشهر، وتناول دواء خاص مكلف ماديا، بسبب داء السرطان الذي ألم به، أكدت مندوبية السجن أنه لا يوجد أي إهمال لصحة هذا المعتقل.

ونفت مندوبية السجن، التي يشرف عليها محمد صالح التامك، أن يكون السجين المذكور، والمصاب بورم سرطاني على مستوى الركبة، وفق وثائقه الطبية، تعرض لإهمال صحي في السجن المحلي عين السبع 1، مشيرة إلى أن المعني "استفاد منذ اعتقاله بالسجن المحلي بسلا من الخدمات الطبية الضرورية".

وشرحت المندوبية العامة لإدارة السجون، ضمن بلاغ لها أن المعتقل بلحسن استفاد من عدد من العلاجات الضرورية، سواء بمصحة المؤسسة أو بالمستشفيات الجامعية بالرباط، منها 19 معاينة داخلية وخارجية، بالإضافة إلى فحص بالأشعة وتحاليل مخبرية".

وبحسب المصدر، فقد استفاد السجين حين ترحيله لأسباب قضائية إلى سجن "عكاشة"، من 20 معاينة داخلية أو خارجية أو تحاليل مخبرية، كما تم تحديد موعد لإجراء فحص بالرنين المغناطيسي لفائدة النزيل في 2 يوليوز الماضي، لكنه رفض الخروج في الموعد المحدد، مما أفضى إلى برمجة موعد آخر بتاريخ 16 أبريل القادم".

وأفادت المندوبية العامة أنها "عملت بمساعدة مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء على توفير دواء بكلفة عالية للنزيل المذكور"، مردفة أن مثله "غير متوفر بالمصالح الطبية التابعة لوزارة الصحة"، وذلك ردا على حديث زوجة المعتقل عن عدم استفادته من هذا الدواء.

وكانت زوجة المعتقل على ذمة قضايا الإرهاب قد اشتكت من إهمال صحة زوجها للديوان الملكي، كما تحدث عن وضعه في مركز طبي خاص بالسجناء المرضى، "لا تتوفر فيه الشروط اللازمة، ولا يتلقى فيه أي علاج"، مبرزة أنه "يضم سجناء غير مرضى ويشكلون مصدر إزعاج لغيرهم".

مراسلة الزوجة الفرنسية قالت إن الملك محمد السادس أنشأ مرافق صحية خاصة بالسجناء المرضى، وليس لغير المرضى الذين لا يحترمون راحة المريض"، متهمة حراس السجن بأنهم "يشوشون على السجناء المرضى في المركز"، وبأنهم "منشغلون ببيع الهواتف والمخدرات"، وفق تعبيرها.

http://www.hespress.com/societe/293072.html

http://kafapresse.com/index.php?ida=38239

اليزمي يتهم الوزيرة الحقاوي بالمس بدستور المملكة المغربية

محمد بلقاسم الجمعة 29 يناير 2016 - 17:15

لم يكن الهجوم العنيف الذي شنته وزيرة الأسرة والتضامن والمرأة والتنمية الاجتماعية، بسيمة الحقاوي، على **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، حول مشروع القانون المتعلق بهيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، الذي اعتبره بأنه "ذكوري"، ليمر دون رد فعل من المؤسسة التي يرأسها إدريس اليزمي.

المجلس أعلن رفضه للاتهامات التي وجهت له من المسؤولة الحكومية، التي وصفته بـ"الخوارج"، الذي يدعي أنه يمتلك الحقيقة، "إلى درجة أنهم كانوا يبقرون بطون مخالفيهم"، وذلك على لسان رئيسه، إدريس اليزمي، خلال مداخلة في اليوم الدراسي للمجموعة الموضوعاتية حول المساواة بمجلس النواب.

اليزمي قال إن المؤسسة التي يرأسها دستورية، وإن أي مس بها يعد مسا بدستور المملكة المغربية، وذلك بعدما أكدت الحقاوي أن "قراراته تفتقد للمشروعية، لأن ولايته منتهية، وبالتالي فهو خارج القانون والدستور".

وبينما اعتبرت الحقاوي أن المجلس "لولا سقف الدستور والقانون، فإنه يريد أن يقوم بكل شيء"، رد اليزمي بكون المجلس اعتمد في أعماله المتعلقة بالحقوق الإنسانية للنساء قراءة نسقية للدستور تربط بشكل خاص بين التصدير الذي يحظر كل أشكال التمييز؛ بما فيها التمييز المبني على أساس الجنس، والفصل 19 الذي يرسي المساواة كمبدأ دستوري والمناصفة كهدف ذي قيمة دستورية، والفصل 30 الذي يكرس تدابير التمييز الإيجابي للرفع من تمثيلية النساء في مختلف مجالات تدبير الشأن العام.

واعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بحسب رئيسه، أن "الطبيعة الدستورية والقانونية لهيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز تتمثل في كونها هيأة متخصصة من هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ذات ولاية متخصصة في الحماية من أشكال التمييز المبني على أساس الجنس؛ سواء منه التمييز المباشر أو غير المباشر"، مشددا على ضرورة "الابتعاد بالهيأة عن الخطاطة المؤسساتية لهيئات النهوض بالتنمية البشرية والتشاركية والمستدامة والديمقراطية التشاركية".

في نفس السياق، أكد اليزمي، عند حديثه على الإطار القانوني المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء، على أهمية مفهوم العناية الواجبة التي تشمل الوقاية من العنف ضد النساء، والحماية منه، داعيا إلى "زجر أعمال العنف ضد النساء والتعويض عن الأضرار الناتجة عنه".

http://www.hespress.com/politique/292857.html

مجلس بركة يسجل ملاحظاته حول هيئة المناصفة ومجلس الطفولة

مجتمع31-01-2016

سجل المجلس الاقتصادي والاجتماعي غيابا لمفهوم الحماية في مشروع القانون المتعلق بإحداث هيئة المناصفة. ففي تقرير جديد، صدر بمناسبة دورته الثامنة والخمسين، اقترح مجلس بركة إدماج تعريف لمبدأ المساواة وكذا مبدأ عدم التمييز وتخصيص هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز في ما يتعلق بالتمييز المرتبط بالنوع، ومنحها اختصاص المخاطبة وأن يتم اللجوء إليها، مبرزا أن باقي أشكال التمييز، من غير التمييز القائم على الجنس، **تندرج ضمن اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

كما ذهب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أنه يتعين منح هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز الشخصية القانونية والحق في الترافع أمام العدالة ضد أوضاع أو أفعال أو مقترفي التمييز، وتمكين الهيئة من معاينة وضعيات التمييز، واقتراح الوساطة، وتقييم الأضرار المادية والمعنوية للأعمال التمييزية، ومساعدة الضحايا لجبر ضررهم، مشيرا إلى أنه "لأجل هذا، يتعين أن تكون خبرة هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز معتمدة ومقبولة من لدن المحاكم".

هذا، ودعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره إلى تعزيز تمثيلية المجتمع المدني المنظم بشكل مستقل عن الانتماءات المهنية والحزبية، على أساس المشاركة الجماعية، والخبرة المؤكدة، والتعددية والتنوع والتكامل بين الخبرات وتشكيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز من مجموعة محصورة بين 25 و 30 عضوا، تعين بشكل شخصي، وتعقد اجتماعا واحدا على الأقل كل 3 أشهر.

وأكد التقرير على الطابع الجماعي لتسيير المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، مثلما شدد على استقلاليته. كما أوصى التقرير بركة أوصى باختيار الأعضاء بناء على مهامهم وخبرتهم وتجربتهم والسهر على التوازن بين الأعضاء المتخصصين في شؤون الأسرة والأعضاء المتخصصين في شؤون الطفولة، مبرزا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يشدد على ضرورة عقد الجموع العامة للمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة بشكل دوري، وذلك على الأقل أربع مرات في السنة.

http://www.alkhabarpress.ma/22135.html

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئية.. المناصفة هي الحل

بشرى الردادي 31 يناير 2016 م على الساعة 11:25

تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في دورته العادية الثامنة والخمسين، التي انعقدت الخميس الماضي بالرباط برئاسة السيد نزار بركة، مشروع رأي المجلس حول مشروع القانون رقم 78.14 المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، وكذا مشروع الرأي المتعلق بمشروع القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، واللذين أحيلا على المجلس من قبل رئيس مجلس النواب.

وحسب وكالة المغرب العربي، فقد أوضح بلاغ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، توصلت الوكالة بنسخة منه، أن المجلس دعا ضمن توصياته إلى توضيح اختصاصات المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، من خلال تخصيص مادة تذكر بمهام المجلس كما تم تحديدها في المادة 169 من الدستور، وتخصيص مادة للتذكير بالمبادئ الدستورية الكبرى والحقوق الأساسية للإنسان والطفل التي يتعين أن تشكل مرجعية للمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة (المساواة، المناصفة، المصلحة الأسمى للطفل، مشاركة الأطفال، الأخذ بعين الاعتبار الأشخاص في وضعية هشة)، مع التنصيص على أن المجلس يعتبر شخصية معنوية تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية.

وأضاف المصدر ذاته أن المجلس اعتبر أنه « من الأساسي أن يتم تمكين المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة من إمكانية مخاطبة ومساءلة الحكومة حول المواضيع المتعلقة بالأسرة والطفولة، كما يتعين عليه أن يضمن مشاركة الأطفال في مختلف أشغال المجلس التي تهمهم ».

وبخصوص تركيبة المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وحكامته، أكد المجلس على الطابع الجماعي لتسيير المجلس وعلى استقلاليته، وأوصى باختيار الأعضاء بناء على مهامهم وخبرتهم وتجربتهم والسهر على التوازن بين الأعضاء المتخصصين في شؤون الأسرة والأعضاء المتخصصين في شؤون الطفولة، مبرزا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يشدد على ضرورة عقد الجموع العامة للمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة بشكل دوري، وذلك على الأقل أربع مرات في السنة.

أما بخصوص رأيه حول مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال دراسته لمشروع القانون مجموعة من العوائق المحتملة بخصوص الوقاية من التمييز والنهوض بالمناصفة.

وبعد أن رحب بمجموعة من الاختصاصات المتضمنة في مشروع القانون، لاحظ المجلس الاقتصادي والاستشاري أن مفهوم الحماية لم يتم التأكيد عليه بما في الكفاية، ولهذا يقترح المجلس إدماج، ضمن مشروع القانون، تعريفا لمبدأ المساواة وكذا مبدأ عدم التمييز وتخصيص هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز في ما يتعلق بالتمييز المرتبط بالنوع، ومنحها اختصاص المخاطبة وأن يتم اللجوء إليها، مبرزا أن باقي أشكال التمييز، من غير التمييز القائم على الجنس، **تندرج ضمن اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

ولتمكينها من الاضطلاع بمهامها، سجل المصدر نفسه أن يتعين منح هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز الشخصية القانونية والحق في الترافع أمام العدالة ضد أوضاع أو أفعال أو مقترفي التمييز، وتمكين الهيئة من معاينة وضعيات التمييز، واقتراح الوساطة، وتقييم الأضرار المادية والمعنوية للأعمال التمييزية، ومساعدة الضحايا لجبر ضررهم، مشيرا إلى أنه « لأجل هذا، يتعين أن تكون خبرة هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز معتمدة ومقبولة من لدن المحاكم ».

كما دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى تعزيز تمثيلية المجتمع المدني المنظم بشكل مستقل عن الانتماءات المهنية والحزبية، على أساس المشاركة الجماعية، والخبرة المؤكدة، والتعددية والتنوع والتكامل بين الخبرات وتشكيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز من مجموعة محصورة بين 25 و 30 عضوا، تعين بشكل شخصي، وتعقد اجتماعا واحدا على الأقل كل 3 أشهر.

وأخيرا، اعتبر المجلس أن الهيئة الوطنية للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز يتعين أن تتوفر على أعوان محلفين مكلفين بتلقي الشكايات، وجمع البيانات، ووضع المحاضر، كما أوصى بضرورة النشر الدوري لآراء هيئة المناصفة في الجريدة الرسمية.

http://sahafaharabiah.net/news2714162.html

http://www.febrayer.com/317967.html

الشرايبي يعاود الصياح حتى لا ينسى قانون الإجهاض

الأحد 31 يناير 2016 15:26 إحاطة

إحاطة - عاد شفيق الشرايبي رئيس الجمعية المغربية لمكافحة الإجهاض السري للصياح ضد نسيان اعتماد قانون منظم للإجهاض،ملفتا النظر إلى أن عاما مر دون أن تتحرك وزارتا الصحة والعدل.

وأكد شفيق الشرايبي أنه بعد مرور سنة تقريبا على إعطاء الملك محمد السادس أوامره بإصدار قانون تقنين الإجهاض بالمغرب، لم يتغير أي شيء والأمور مازالت كما كانت عليها.

وأوضح شفيق الشرايبي أن كل من وزارة الصحة ووزارة العدل أهملتا الموضوع، وليس هناك أي جديد يذكر في الموضوع رغم أن الأمر كان شغل الرأي العام المغربي.

وقال رئيس الجمعية المغربية لمكافحة الإجهاض السري، إنه راسل وزارة الصحة ووزارة العدل من أجل عقد ندوات صحفية لمعرفة أخر تطورات القانون، إلا أنهم لم يجيبوا على الدعوات الموجهة إليهم.

وكان الملك محمد السادس كان قد أعطى تعليماته لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان لإجراء "سلسلة من المشاورات الرامية إلى التفكير الجماعي والتعددي حول سبل إصلاح المقتضيات القانونية الحالية المتعلقة بالإجهاض السري."

وسيسمح قانون الإجهاض الجديد، بالاجهاض في حالات الاغتصاب، أو تشوهات الجنين الخلقية الخطيرة،

http://ihata.ma/?p=40033

مجلس الأسرة والطفولة

سحر أوميمون

46/4

قال نزار بركة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، معلقا على مشروع القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة الذي صادق عليه المجلس أخيرا، إن الدستور أغفل ثلاث أبعاد أساسية، وهي مبدأ المناصفة، والبعد الجهوي، والبعد المتعلق بالهشاشة. وأوصى بركة، الذي كان يتحدث بالرباط الخميس بضرورة إعادة النظر في تشكيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز بما يضمن استقلاليتها وعملها المشترك ومصداقيتها وتطوير خبرتها انسجاما مع الدستور نصا وروحا، فضلا عن اعتماد التوازن بين سلطات الهيئة، وذلك من خلال إشراف الملك على تعيين رئيس الهيئة وثلث اعضائها، والثلثين الأخيرين من طرف الحكومة والبرلمان، فيما يأخذ المجلس الوطني لحقوق الإنسان صفة استشارية.

مراجعة تشكيل هيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز بما يضمن استقلاليتها.

ومن ضمن الملاحظات التي قدمها نزار بركة، عدم نص القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة على آليات لاستشارة الأطفال، علما بأن مشاركتهم في السياسات العمومية حق تنص عليه الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى أن عمل المجلس يقتصر على إبداء الرأي بشأن الإحالات التي ترد عليه. وبخصوص مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة، دعا إلى تعزيز تمثيلية المجتمع المدني وتعيين غالبية أعضاء الهيئة على أساس الصفة الشخصية الاعتبارية. ●

المطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام

محمد الصبار، **الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان** (هيئة رسمية) انتقد ''الخلفية المحافظة'' للمسودّة، وقال: ''إذا كُنا سنتمسّك بهذا الموضوع من خلفية نظام عقوبات الإسلام، فلماذا لا نتمسّك بالرّجم والجلد وغيرها من العقوبات، ونتمسّك بهذه العقوبة فقط''، ودعا إلى إلغاء عقوبة الإعدام بصفة نهائية من مشروع القانون، ما دامت لم تُنفَّذ في المغرب منذ سنة 1993، لأن ''الأحكام القانونية تستمِدّ قوّتها المادية في تنفيذها وليس في عدم تنفيذها''.

الصبّار أشار أيضا إلى أن عددا من الدراسات أثبتت أن عقوبة الإعدام ''لا أثر لها في تخفيض الجرائم الموجبة لها''، لافتا إلى دولتيْ الصين و#إيران اللّتين تعاقبان بالإعدام في جرائم المخدّرات، إلا أن هذه الجرائم في تصاعُد مستمِر، كما نبّه إلى الأحكام القضائية الخاطئة التي يُمكن أن تنزل بالإعدام على أبرياء. فالقضاء الأمريكي أطلق في ظرف ستة أشهر محكوميْن بالإعدام بالخطأ.

في السياق، دافع محمد الصبّار عن موقف المجلس الوطني لحقوق الإنسان المطالِب بإلغاء عقوبة الإعدام، مستنِدا إلى أن عدد الدول التي ألغت عقوبة الإعدام ''الوحشية'' في تزايد مستمر، وقال: ''من غير المقبول ونحن بلد نتوخّى أن نرتقي بهذه الديمقراطية الناشئة في جنوب المتوسط إلى مصاف الدول الديمقراطية، أن نبقى عليها''.

http://www.al-council.com/19633/news-world.html

Le CESE adopte le projet sur le Conseil de la Famille

Le Conseil Economique Social et Environnemental (CESE), a adopté lors de sa 58ème session ordinaire, tenue jeudi à Rabat sous la présidence de M. Nizar Baraka, le projet d'avis du Conseil concernant le projet de loi n 78.14 relatif au Conseil Consultatif de la Famille et de l'Enfance (CCFE) ainsi que le projet d'avis concernant le projet de loi n 79.14 relatif à l'Autorité de la Parité et de Lutte contre toutes les formes de Discrimination (APALD), tous deux objets de saisines de la part du Président de la Chambre des Représentants.

Parmi ses recommandations, le CESE appelle à clarifier les attributions du CCFE en consacrant un article au rappel des missions du Conseil telles que définies dans l'article 169 de la Constitution, en dédiant un article au rappel des grands principes constitutionnels et des droits fondamentaux de l'homme et de l'enfant qui devraient constituer le référentiel du CCFE (égalité, parité, intérêt supérieur de l'enfant, participation des enfants, prise en compte des personnes vulnérables) et en précisant que le Conseil est une personne morale jouissant de l'indépendance financière et administrative, indique un communiqué du CESE parvenu samedi à la MAP. Le Conseil estime «fondamental que le CCFE soit doté de la possibilité de s'autosaisir et d'interpeller le gouvernement sur les sujets en relation avec la famille et l'enfance. De même que le CCFE doit pouvoir assurer la participation des enfants aux différents travaux du Conseil, les concernant», ajoute la même source. Concernant la composition et la gouvernance du CESE, le Conseil insiste sur la collégialité et l'indépendance et recommande de désigner des membres intuitu personae en fonction de leur expertise et expérience et de veiller à l'équilibre entre les membres spécialistes de la famille et les membres spécialistes de l'enfance, précise le communiqué, notant que le CESE met l'accent sur l'importance de prévoir une périodicité des Assemblées Générales du CCFE d'au moins 4 fois par an. Pour ce qui est de son avis sur le projet de loi relatif à l'APALD, le Conseil Economique Social et Environnemental a identifié, dans l'examen de ce projet de loi, plusieurs obstacles potentiels à la prévention des discriminations et à la promotion de l'égalité. «Si le CESE se félicite d'un certain nombre de prérogatives contenues dans le projet de loi, il constate que la notion de protection n'est pas assez prononcée. C'est pourquoi le Conseil propose d'intégrer au projet de loi une définition du principe de l'égalité ainsi que du principe de non-discrimination et de spécialiser l'APALD dans toutes les discriminations liées au genre et lui conférer compétence de se saisir et d'être saisie», tout en précisant que les autres formes de discrimination, hors discrimination entre sexes, relèvent des attributions du CNDH.
Pour lui permettre de remplir ses missions, il s'agit de conférer à l'APALD la personnalité juridique et le droit d'ester en justice contre les situations, les actes ou les auteurs de discrimination, et d'habiliter l'APALD à constater les situations de discrimination, proposer une médiation, estimer le préjudice matériel et moral des actes de discrimination et aider les victimes à obtenir réparation, note-t-on de même source, soulignant que «pour cela, l'expertise de l'APALD doit être agréée et recevable auprès des tribunaux». Le CESE appelle également à renforcer la représentation de la société civile organisée indépendamment des appartenances professionnelles ou partisanes, sur la base de la collégialité, de l'expertise probante, du pluralisme, de la diversité et de la complémentarité des expériences et composer l'APALD d'un collège restreint de 25 membres à 30 membres, désignés intuitu personae, tenant au minimum une réunion par mois. Finalement, le Conseil estime que l'APALD doit être dotée d'agents assermentés chargé du recueil des plaintes, de la collecte des données et de l'établissement des procès-verbaux. Enfin, le Conseil recommande de prévoir la publication régulière des avis de l'APALD au Bulletin Officiel.

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

SOCIÉTÉ

Conseil consultatif de la famille

Le CESE torpille l'actuelle version

• Il pointe l'absence de principes directeurs de cette instance constitutionnelle

• Sa mission risque d'être limitée par l'absence de pouvoir d'auto-saisine

4693/07

APRÈS le CNDH, le Conseil économique, social et environnemental a également passé à la loupe les deux projets de loi relatifs au Conseil consultatif de la famille et de l'enfance, et à l'Autorité pour la parité. L'institution présidée par Nizar Baraka a adopté les deux avis lors de la dernière session ordinaire, tenue jeudi dernier à Rabat, suite à une saisine du président de la Chambre des représentants, datant du 17 novembre dernier. A l'instar du CNDH, plusieurs défaillances marquant les textes portant création de ces deux instances prévues par la Constitution ont été pointées. Zahra Zaoui, membre de la Commission qui a examiné le projet de loi sur le Conseil consultatif de la famille et de l'enfance a déploré «l'absence d'un préambule qui reflète la vision du législateur et les principes directeurs déterminant la création de cette instance». A côté de cette remarque sur la forme, l'avis du CESE a pointé une série d'autres défaillances.

Les membres du CESE ont mis à nu une série de défaillances de l'actuelle version du projet de loi sur le Conseil consultatif de la famille, notamment en termes d'implication des enfants dans les consultations sur les politiques publiques qui les concernent (Ph. Jarfi)

Le projet de loi actuellement en discussion au Parlement «n'a pas pris en compte trois dimensions essentielles consacrées par la Constitution». Il s'agit notamment du principe de la parité et de la logique régionale. Ce texte est aussi en contradiction avec la Convention internationale des droits de l'enfant, dans la mesure où il n'instaure pas de mécanismes de consultation de cette catégorie dans l'élaboration des politiques publiques. La version présentée au Parlement n'est pas non plus conforme à «la proposition faite par la commission scientifique, notamment en matière de composition, d'attributions, des sources de financement…». Le CESE considère aussi que «la composition proposée ne garantit pas l'indépendance et l'expertise de cette instance, et ne favorise pas sa complémentarité avec les autres institutions». Le principe de représentativité prévu par ce texte pour le choix des membres «pose le problème de leur légitimité», selon le Conseil de Baraka. D'ailleurs, ce problème se pose particulièrement pour les parlementaires qui seront désignés es qualité, dans la mesure où il s'agit d'une «incompatibilité entre les deux fonctions favorisant la confusion des rôles institutionnels». La même remarque concerne également les représentants de l'administration. Surtout que le Conseil aura une mission d'évaluation de l'action de l'Etat dans son domaine de compétence. Ce mode de désignation es qualité risque de limiter également l'efficacité de l'action de cet organisme. «La majorité des membres appartiennent à des institutions dont la vocation n'est pas le travail sur les questions liées à la famille et à l'enfance». D'où la nécessité d'introduire un autre critère d'éligibilité «intuitu personae», en se basant sur l'expertise dans les domaines de compétences pour le choix des membres. Ces derniers «ne peuvent appartenir au pouvoir législatif ou exécutif», selon cet avis. Autre frein à l'action du Conseil: il ne dispose, selon la version actuelle du projet de loi, que d'un pouvoir d'auto-saisine. Or, «l'article 169 de la Constitution lui confère la mission d'émettre des avis dans les domaines concernés, sans aucune restriction», peut-on lire dans ce rapport. Son indépendance risque également d'être remise en cause par les dispositions prévoyant «la possibilité de financement par des fonds autres que le budget de l'Etat». Au niveau de la gestion de cette nouvelle instance, l'avis du CESE met en garde contre les risques d'hégémonie de son président. Ses «pouvoirs étendus compromettent la bonne gouvernance interne», est-il indiqué. Aujourd'hui, les députés peuvent rattraper ces dysfonctionnements à travers l'introduction d'une série d'amendements à la version en discussion. Parmi les principales propositions, la nécessité d'inscrire dans le projet de loi une série de principes directeurs, liés notamment à l'indépendance, à la spécialisation et l'expertise, la multidisciplinarité… Au niveau des attributions, le CESE appelle à reformuler l'article 2 du projet de loi pour permettre à cette instance de s'auto-saisir sur toute question en lien avec la famille et l'enfance.

L'intégration d'experts issus de la société civile, des syndicats et des associations professionnelles, permettra d'assurer une composition plus diversifiée et plus représentative.❑

M. A. M.

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

Quid de la parité

LE CESE a approuvé un 2e avis sur l'Autorité pour la parité. Les attributions prévues par l'actuelle version du projet de loi ne permettront pas de garantir l'efficience de l'action de cette instance. C'est pour cela qu'il est appelé à la doter de «la personnalité juridique et le droit d'ester en justice contre les situations, les actes ou les auteurs de discriminations». Elle doit également être capable «d'aider les victimes à obtenir réparation». Le CESE estime nécessaire de la doter de ressources appropriées, notamment en agents assermentés pour le recueil des plaintes, la collecte des données et l'établissement des PV. Au niveau de la composition, l'avis du CESE propose de limiter les membres de cette Autorité à un collège restreint de 25 à 30, désignés intuitu personae. ❑

Le CESE adopte son avis sur le Conseil Consultatif de la Famille et de l'Enfance et l'APALD

1/17876

Le Conseil Economique Social et Environnemental (CESE), a adopté lors de sa 58ème session ordinaire, tenue jeudi à Rabat sous la présidence de M. Ńizar Baraka, le projet d'avis du Conseil concernant le projet de loi n 78.14 relatif au Conseil Consultatif de la Famille et de l'Enfance (CCFE) ainsi que le projet d'avis concernant le projet de loi n 79.14 relatif à l'Autorité de la Parité et de Lutte contre toutes les formes de Discrimination (APALD), tous deux objets de saisines de la part du Président de la Chambre des Représentants.

Parmi ses recommandations, le CESE appelle à clarifier les attributions du CCFE en consacrant un article au rappel des missions du Conseil telles que définies dans l'article 169 de la Constitution, en dédiant un article au rappel des grands principes constitutionnels et des droits fondamentaux

» Page 3

Le CESE adopte son avis sur le Conseil Consultatif de la Famille et de l'Enfance et l'APALD

»»» de l'homme et de l'enfant qui devraient constituer le référentiel du CCFE (égalité, parité, intérêt supérieur de l'enfant, participation des enfants, prise en compte des personnes vulnérables) et en précisant que le Conseil est une personne morale jouissant de l'indépendance financière et administrative, indique un communiqué du CESE parvenu samedi à la MAP.

Le Conseil estime "fondamental que le CCFE soit doté de la possibilité de s'autosaisir et d'interpeller le gouvernement sur les sujets en relation avec la famille et l'enfance. De même que le CCFE doit pouvoir assurer la participation des enfants aux différents travaux du Conseil, les concernant", ajoute la même source.

Concernant la composition et la gouvernance du CESE, le Conseil insiste sur la collégialité et l'indépendance et recommande de désigner des membres intuitu personae en fonction de leur expertise et expérience et de veiller à l'équilibre entre les membres spécialistes de la famille et les membres spécialistes de l'enfance, précise le communiqué, notant que le CESE met l'accent sur l'importance de prévoir une périodicité des Assemblées Générales du CCFE d'au moins 4 fois par an. Pour ce qui est de son avis sur le projet de loi relatif à l'APALD, le Conseil Economique Social et Environnemental a identifié, dans l'examen de ce projet de loi, plusieurs obstacles potentiels à la prévention des discriminations et à la promotion de l'égalité.

"Si le CESE se félicite d'un certain nombre de prérogatives contenues dans le projet de loi, il constate que la notion de protection n'est pas assez prononcée. C'est pourquoi le Conseil propose d'intégrer au projet de loi une définition du principe de l'égalité ainsi que du principe de non-discrimination et de spécialiser l'APALD dans toutes les discriminations liées au genre et lui conférer compétence de se saisir et d'être saisie", tout en précisant que les autres formes de discrimination, hors discrimination entre sexes, relèvent des attributions du CNDH.

Pour lui permettre de remplir ses missions, il s'agit de conférer à l'APALD la personnalité juridique et le droit d'ester en justice contre les situations, les actes ou les auteurs de discrimination, et d'habiliter l'APALD à constater les situations de discrimination, proposer une médiation, estimer le préjudice matériel et moral des actes de discrimination et aider les victimes à obtenir réparation, note-t-on de même source, soulignant que "pour cela, l'expertise de l'APALD doit être agréée et recevable auprès des tribunaux".

Le CESE appelle également à renforcer la représentation de la société civile organisée indépendamment des appartenances professionnelles ou partisanes, sur la base de la collégialité, de l'expertise probante, du pluralisme, de la diversité et de la complémentarité des expériences et composer l'APALD d'un collège restreint de 25 membres à 30 membres, désignés intuitu personae, tenant au minimum une réunion par mois.

Finalement, le Conseil estime que l'APALD doit être dotée d'agents assermentés chargé du recueil des plaintes, de la collecte des données et de l'établissement des procès-verbaux. Enfin, le Conseil recommande de prévoir la publication régulière des avis de l'APALD au Bulletin Officiel.

Avis du Conseil économique, social et environnemental

Le projet de loi ne garantit pas l'indépendance et l'expertise du Conseil consultatif de la famille et de l'enfance

Pour le CESE, le projet de loi donne des pouvoirs étendus au président du CCFE.

Après le Conseil national des droits de l'Homme, le Conseil économique, social et environnemental a adopté son avis sur le projet de loi 78.14 relatif au Conseil consultatif de la famille et de l'enfance, actuellement en discussion au sein de la commission des secteurs sociaux à la Chambre des conseillers. Un avis qui vient en réponse à une demande faite par le président de la Chambre des représentants. La composition, les attributions, le mode de financement sont autant de points qui doivent être revus, selon le CESE.

Le Constat arrêté par le Conseil économique, social et environnemental (CESE) est clair et sans équivoque. «Le projet de loi n'a pas pris en compte plusieurs dimensions essentielles de la Constitution, telles que la parité, la dimension régionale et la vulnérabilité de certaines catégories de femmes et de mères, des enfants et personnes âgées», précise l'avis adopté jeudi dernier par le Conseil que préside Nizar Baraka. Le CESE a en effet épinglé le projet de loi tant au niveau de la forme que du contenu.

S'agissant de la forme, le CESE estime que le projet de loi ne contient pas de préambule exposant clairement les principes directeurs déterminant la création du Conseil consultatif de la famille et de l'enfance (CCFE). Au niveau du contenu, le CESE pointe du doigt l'absence de mécanismes de consultation des enfants, alors que la participation des enfants aux politiques publiques est un droit reconnu par la Convention internationale des droits de l'enfant. Le Conseil considère aussi que le texte élaboré par le département de Bassima Hakaoui est différent, à plusieurs égards, de la proposition faite par la commission scientifique. Ainsi, il recommande vivement l'ajout d'un autre article permettant de rappeler les grands principes constitutionnels et les droits fondamentaux de l'Homme et de l'enfant qui devraient constituer le référentiel du CCFE.

> Le Conseil économique, social et environnemental, tout comme le Conseil national des droits de l'Homme, pointe la composition du CCFE, telle que prévue par le projet de loi.

De même, le CESE estime judicieux de préciser que le CCFE est une personne morale jouissant de l'indépendance financière et administrative. Par ailleurs, le Conseil économique, social et environnemental, tout comme le Conseil national des droits de l'Homme, pointe la composition du CCFE, telle que prévue par le projet de loi. Pour le CESE, «la composition proposée ne garantit pas l'indépendance et l'expertise du CCFE et ne permet pas son insertion dans le champ institutionnel de manière complémentaire et cohérente». Idem pour la représentativité au sein du Conseil. Celle-ci pose le problème de la légitimité des représentants, selon le CESE. C'est notamment le cas de la représentation des parlementaires. Pour le Conseil économique, social et environnemental, la présence des parlementaires au sein du CCFE «pose le problème de l'incompatibilité entre la fonction de parlementaire et celle de membre du Conseil. Elle introduit une confusion des rôles institutionnels.» Notons ici que le CCFE comprend dans sa composition deux parlementaires, désignés par les deux présidents du Parlement.

Même constat en ce qui concerne la représentation de l'administration publique, qui semble poser, elle aussi, un problème de légitimité, eu égard aux missions de suivi et d'évaluation dévolues au Conseil.

Dans cette lignée, le CESE plaide en faveur du mode «intuitu personae», le choix des membres en se focalisant sur leur expertise et expérience dans l'un des domaines de spécialité du Conseil. Car selon lui, l'expertise des membres n'est pas garantie par le projet de loi, vu que la majorité des membres sont désignés «es qualité». Ainsi, le Conseil recommande de veiller à un équilibre numérique entre les membres spécialistes de l'enfance, et ceux spécialistes des questions liées à la famille. La diversification de la composition du CCFE est également recommandée.

Les pouvoirs dévolus au président du Conseil ne sont pas en reste. Pour le CESE, le projet de loi donne des pouvoirs étendus au président, chose qui compromet la bonne gouvernance interne. S'agissant des attributions du CCFE, le CESE recommande de les clarifier à travers l'ajout d'un article qui rappelle les missions du Conseil telles que définies dans l'article 169 de la Constitution. Ainsi, il insiste sur la nécessité de consacrer dans le texte de loi la possibilité pour le CCFE de s'autosaisir et de saisir le gouvernement sur les sujets en relation avec la famille et l'enfance. ■

Soumaya Bencherki

Avis du Conseil économique, social et environnemental

Le projet de loi ne garantit pas l'indépendance et l'expertise du Conseil consultatif de la famille et de l'enfance

Soumaya Bencherki,LE MATIN 31 January 2016 –

Après le Conseil national des droits de l'Homme, le Conseil économique, social et environnemental a adopté son avis sur le projet de loi 78.14 relatif au Conseil consultatif de la famille et de l'enfance, actuellement en discussion au sein de la commission des secteurs sociaux à la Chambre des conseillers. Un avis qui vient en réponse à une demande faite par le président de la Chambre des représentants. La composition, les attributions, le mode de financement sont autant de points qui doivent être revus, selon le CESE.

Le Constat arrêté par le Conseil économique, social et environnemental (CESE) est clair et sans équivoque. «Le projet de loi n'a pas pris en compte plusieurs dimensions essentielles de la Constitution, telles que la parité, la dimension régionale et la vulnérabilité de certaines catégories de femmes et de mères, des enfants et personnes âgées», précise l'avis adopté jeudi dernier par le Conseil que préside Nizar Baraka. Le CESE a en effet épinglé le projet de loi tant au niveau de la forme que du contenu.

S'agissant de la forme, le CESE estime que le projet de loi ne contient pas de préambule exposant clairement les principes directeurs déterminant la création du Conseil consultatif de la famille et de l'enfance (CCFE). Au niveau du contenu, le CESE pointe du doigt l'absence de mécanismes de consultation des enfants, alors que la participation des enfants aux politiques publiques est un droit reconnu par la Convention internationale des droits de l'enfant. Le Conseil considère aussi que le texte élaboré par le département de Bassima Hakaoui est différent, à plusieurs égards, de la proposition faite par la commission scientifique. Ainsi, il recommande vivement l'ajout d'un autre article permettant de rappeler les grands principes constitutionnels et les droits fondamentaux de l'Homme et de l'enfant qui devraient constituer le référentiel du CCFE.

De même, le CESE estime judicieux de préciser que le CCFE est une personne morale jouissant de l'indépendance financière et administrative. Par ailleurs, le Conseil économique, social et environnemental, tout comme le **Conseil national des droits de l'Homme**, pointe la composition du CCFE, telle que prévue par le projet de loi. Pour le CESE, «la composition proposée ne garantit pas l'indépendance et l'expertise du CCFE et ne permet pas son insertion dans le champ institutionnel de manière complémentaire et cohérente». Idem pour la représentativité au sein du Conseil. Celle-ci pose le problème de la légitimité des représentants, selon le CESE. C'est notamment le cas de la représentation des parlementaires. Pour le Conseil économique, social et environnemental, la présence des parlementaires au sein du CCFE «pose le

problème de l'incompatibilité entre la fonction de parlementaire et celle de membre du Conseil. Elle introduit une confusion des rôles institutionnels.» Notons ici que le CCFE comprend dans sa composition deux parlementaires, désignés par les deux présidents du Parlement.

Même constat en ce qui concerne la représentation de l'administration publique, qui semble poser, elle aussi, un problème de légitimité, eu égard aux missions de suivi et d'évaluation dévolues au Conseil.

Dans cette lignée, le CESE plaide en faveur du mode «intuitu personae», le choix des membres en se focalisant sur leur expertise et expérience dans l'un des domaines de spécialité du Conseil. Car selon lui, l'expertise des membres n'est pas garantie par le projet de loi, vu que la majorité des membres sont désignés «es qualité». Ainsi, le Conseil recommande de veiller à un équilibre numérique entre les membres spécialistes de l'enfance, et ceux spécialistes des questions liées à la famille. La diversification de la composition du CCFE est également recommandée.

Les pouvoirs dévolus au président du Conseil ne sont pas en reste. Pour le CESE, le projet de loi donne des pouvoirs étendus au président, chose qui compromet la bonne gouvernance interne. S'agissant des attributions du CCFE, le CESE recommande de les clarifier à travers l'ajout d'un article qui rappelle les missions du Conseil telles que définies dans l'article 169 de la Constitution. Ainsi, il insiste sur la nécessité de consacrer dans le texte de loi la possibilité pour le CCFE de s'autosaisir et de saisir le gouvernement sur les sujets en relation avec la famille et l'enfance.

http://lematin.ma/journal/2016/le-projet-de-loi-ne-garantit-pas-l-independance-et-l-expertise-du-conseil-consultatif-de-la-famille-et-de-l-enfance/240589.html

Les détails de la nouvelle loi sur le CNDH

Le **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** prend du (bon) poids. Les prochains mois verront le dépôt d'un projet de loi qui viendra renforcer le Conseil, et modifier en profondeur son champ d'action et ses domaines d'intervention. Précisions.

Des changements, la nouvelle loi sur le CNDH en apportera à la structure même du Conseil, qui se verra attribuer de nouvelles prérogatives. Le texte de loi en préparation dotera, entre autres, le CNDH de quatre nouveaux mécanismes qui accompagneront l'application des conventions internationales ratifiées par le Maroc en matière d'interdiction de la torture, de droits de l'enfant, de droits des personnes handicapées et de lutte contre les discriminations. Ce qui attribuera à l'instance présidée par Yazami de nouveaux pouvoirs et, surtout, de nouvelles responsabilités.

Car il faut dire que malgré son rôle d'intervenant et, généralement, d'impulseur de débats sociétaux (héritage, parité, libertés individuelles), le CNDH n'est jamais réellement parvenu à se positionner comme instance de recours et d'action dans le but d'imposer le respect des droits humains aux différentes institutions, ni à jouer le rôle stratégique qu'ambitionnent ses dirigeants. Les mécanismes prévus dans la nouvelle loi sur le CNDH lui permettront, donc, de contribuer plus activement à faire respecter des droits de l'Homme au Maroc.

Joint par le HuffPost Maroc, le ministre de la Justice Mustapha Ramid nous a informé que la nouvelle loi sur le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), en cours d'élaboration par son département, est quasi-prête. S'il souligne que jusqu'à présent, « aucune date n'a été fixée pour le dépôt » du projet de loi, on espère, du coté du CNDH, que le projet de loi sera déposé au parlement lors de la session du printemps, qui débute en avril.

Un mécanisme sur la torture

Il s'agit, visiblement, du plus attendu des mécanismes. Il aura pour principales missions « d'organiser des visites régulières inopinées dans les lieux de détention, dont commissariats et prisons, ainsi que de réceptionner et traiter les plaintes pour torture, et ainsi établir si torture il y a eu ou pas », indique au HuffPost Maroc le secrétaire général du CNDH Mohamed Sebbar.

Contrairement à ce qu'une partie de la presse a relayé, « il n'appartiendra pas au mécanisme de porter plainte contre les personnes ayant émis des allégations de torture qui, après enquête du mécanisme, s'avèrent infondées. C'est le travail de la justice », clarifie M. Sebbar qui souligne qu'en revanche, « les résultats des enquêtes du mécanisme sur les cas de torture pourront naturellement être utilisées par la justice ». Le mécanisme produira, par ailleurs, des recommandations adressées aux différentes institutions concernées par les visites

Un mécanisme de suivi et de recours des droits de l'enfant

Attendu depuis 2010, ce second mécanisme s'occupera principalement de « la prise en charge des plaintes relatives aux violations des droits de l'enfant », indique M. Sebbar.

Pour permettre à ce mécanisme de remplir pleinement ses missions, le CNDH a émis, en 2010, le souhait de bénéficier d'une « accessibilité directe aux enfants, d'où l'importance de procédures simples. Il ne doit pas y avoir d'entrave, notamment administrative ou financière, à la saisine par toute personne ayant

connaissance d'une violation de droits de l'enfant. Le mécanisme de recours doit aussi pouvoir s'autosaisir s'il a connaissance d'une situation de violation de droits de l'enfant. »

Le conseil a également souligné la nécessité de rendre ce mécanisme « physiquement proche des enfants. Cela implique d'une part que le mécanisme de recours doit être accessible sur tout le territoire, y compris les zones rurales et reculées. D'autre part, il doit être présent dans les lieux fréquentés par les enfants, c'est-à-dire les écoles, les garderies, les hôpitaux, les institutions, et les centres de détention pour mineurs entre autres. »

La question de l'accessibilité se pose aussi, puisque « le mécanisme de recours doit s'assurer de son accessibilité aux enfants ayant des besoins spécifiques. En particulier, il doit prévoir des locaux accessibles aux enfants handicapés et un mode de communication adapté. Des mesures doivent être prévues pour que les enfants ne parlant pas ou peu l'arabe, l'amazigh ou le français, notamment les enfants immigrés, aient accès au mécanisme. »

Enfin, le CNDH note qu'il « est important que le mandat du mécanisme lui permette d'accéder aux lieux où sont les enfants pour effectuer des visites 'surprises'. Ces lieux doivent être non seulement des lieux publics comme les écoles ou les centres de détention mais aussi des lieux privés, comme les maisons ou des entreprises où peuvent être exploités des enfants. »

On ne sait en revanche pas si toutes les recommandations et les doléances du CNDH dans ce sens seront prises en compte dans la nouvelle loi sur le conseil.

Mécanisme relatif aux droits des personnes handicapées

« Un quota de 7% des emplois est réservé aux personnes handicapées dans la fonction publique », rappelle le secrétaire général du CNDH, qui s'interroge: « combien de départements ministériels respectent réellement ce quota? » Ce non-respect des quotas n'est qu'une violation parmi d'autres des droits des personnes handicapées. Pour y mettre fin, ce mécanisme constituera un recours aux handicapés dont les droits sont bafoués, et présentera, en outre, des recommandations et des études à ce sujet.

Il se chargera, principalement, du suivi de la mise en œuvre de la convention internationale relative aux droits des personnes handicapées, ratifiée par le Maroc en 2009. Dans l'article 33 de cette convention, les Etats signataires s'engagent à créer, « au niveau interne, un dispositif, y compris un ou plusieurs mécanismes indépendants, selon qu'il conviendra, de promotion, de protection et de suivi de l'application de la présente convention. En désignant ou en créant un tel mécanisme, ils tiennent compte des principes applicables au statut et au fonctionnement des institutions nationales de protection et de promotion des droits de l'homme. »

Mécanisme de lutte contre les discriminations

Ce dernier mécanisme couvrira un champ large, qui va des discriminations fondées sur la race, la couleur, à celles sur les origines ethniques et sociales. Exception faite de celles fondées sur le sexe, pour ne pas faire doublon avec l'Autorité pour la parité et la lutte contre les discriminations.

En plus de servir de recours aux personnes ayant souffert de discrimination, il coordonnera et publiera des études sur le sujet, et contribuera à la lutte contre les discriminations. Et les comportements discriminatoires ne sont pas l'apanage exclusif du citoyen lambda, mais sont si diffus qu'ils touchent presque tous secteurs et institutions. « Pourquoi ne voit-on pas d'animateurs TV noirs au Maroc? N'y-a-t-il pas d'étudiants noirs dans les instituts de journalisme? », s'indigne Mohammed Sebbar.

http://www.tanmia.ma/les-details-de-la-nouvelle-loi-sur-le-cndh/

Le CESE recommande une "police" anti-discrimination et harcèlement sexuel

Réuni jeudi 28 janvier, le CESE a recommandé de doter l'Autorité de parité et de lutte contre les discriminations, d'agents assermentés.

Ces derniers auraient pour rôle de constater les cas de discrimination, y compris les harcèlements, et même de se porter partie civile auprès des tribunaux.

Le Conseil économique social et environnemental n'y est pas allé par quatre chemins, pour montrer du doigt les nombreuses failles que présente le projet de loi sur l'Autorité de parité et de lutte contre les discriminations.

- Selon le CESE, le texte du projet sur l'APALD ne définit pas le champ d'application de la loi. Il ne précise pas explicitement quelles seront les personnes couvertes par cette loi. "S'agit-il des femmes? Ou bien des femmes et des hommes? Ou toute personne et ses circonstances personnelles?", lit-on dans le rapport du CESE. Le projet de loi fait preuve d'ambiguïté en parlant de discrimination raciale et de handicapés...

- Les expressions "égalité", "parité" et "non discrimination" sont utilisées par le projet de loi de façon systématiquement groupée, sans être différenciées. Le CESE recommande de veiller à distinguer les termes "égalité" et "parité", en rappelant que l'égalité est un principe et la parité un moyen au service de ce principe.

- Le projet de loi ne confère pas à l'APALD la compétence pour constater les cas de discrimination, prononcer des injonctions contre des actes de discrimination, assister les victimes, évaluer les préjudices, fixer les réparations...

Le CESE recommande que l'APALD soit dotée d'agents assermentés qui puissent constater, par PV, les situations et les actes caractérisés de discrimination (incluant les harcèlements et les traitements inhumains, cruels ou dégradants). Cette "police" doit aussi pouvoir nommer les auteurs ou les causes, assister les victimes... et même se porter partie civile auprès des tribunaux pour aider les victimes à obtenir réparation.

L'idée est de conférer à l'APALD la personnalité juridique et le droit d'ester en justice contre les situations, les actes ou les auteurs de discrimination.

- Le projet de loi limite la promotion, par l'APALD, des principes d'égalité, de parité et de non-discrimination aux domaines de la vie publique.

Le CESE recommande que le champ d'intervention de l'APALD soit élargi aux milieux éducatif et scolaire, carcéral, professionnel, dans la fonction et le secteur publics, ainsi que dans le secteur privé.

- Le CESE recommande que la mission de l'APALD en matière d'évaluation des politiques de l'Etat et des institutions publiques aboutisse à la publication régulière et transparente de ses résultats.

- La représentativité de la société civile (3 membres sur 16) est jugée minoritaire, compte tenu de la mission intrinsèque de l'APALD.

- Autre grande faiblesse, selon Fouad Benseddik, membre du CESE, le fait que "la loi sur le CNDH ne soit pas encore sortie". Or, "l'APALD", selon l'article 164 de la Constitution, "doit exercer ses prérogatives sous réserve des attributions du Conseil national des droits de l'homme". Autrement dit, la loi sur le CNDH doit être antérieure à celle sur l'APALD, pour éviter un empiètement sur les prérogatives du CNDH.

http://www.medias24.com/SOCIETE/161392-Une-police-anti-discrimination-au-service-de-l-Autorite-de-parite.html

L'avis du CESE sur l'Autorité de la parité et le Conseil marocain de la famille et de l'enfance

Publication: 31/01/2016 15h13

cial et environnemental (CESE), réuni jeudi à Rabat, a émis un avis sur les projets de lois relatives au Conseil consultatif de la famille et de l'enfance (CCFE) et le projet de loi relative à l'Autorité de la parité et de lutte contre toutes les formes de discrimination (APALD), tous deux objets de saisines de la part du président de la Chambre des représentants.

Le CESE a appelé à mieux clarifier les attributions du CCFE en rappelant, dans un article de la loi sur le CCFE, les missions du Conseil telles que définies dans l'article 169 de la Constitution. Il a, en outre, demandé à ce qu'une disposition de la loi soit dédiée au rappel des principes constitutionnels et des droits fondamentaux qui devraient constituer le référentiel du CCFE (égalité, parité, intérêt supérieur de l'enfant, participation des enfants, prise en compte des personnes vulnérables), et à préciser, dans ladite loi, que le Conseil est une personne morale jouissant de l'indépendance financière et administrative.

Le Conseil a aussi plaidé pour doter le CCFE de la capacité d'autosaisine, afin "d'interpeller le gouvernement sur les sujets en relation avec la famille et l'enfance. De même que le CCFE doit pouvoir assurer la participation des enfants aux différents travaux du Conseil qui les concernent", indique un communiqué du CESE.

Parité: télescopage avec le CNDH

Le CESE a précisé que l'APALD ne peut intégrer la lutte contre les autres formes de discrimination, hors discrimination entre sexes, dans ses prérogatives, puisqu'elles relèvent des attributions du **Conseil national des droits de l'homme (CNDH).** Ce dernier sera en effet doté, comme l'a annoncé le HuffPost Maroc en exclusivité, de plusieurs mécanismes, dont un dédié à la lutte contre les discriminations, hors discriminations basées sur le sexe, qui seront du ressort de l'APALD.

Le Conseil Economique Social et Environnemental a, en outre, identifié lors de l'examen de ce projet de loi plusieurs obstacles à la prévention des discriminations et à la promotion de l'égalité. "Si le CESE se félicite d'un certain nombre de prérogatives contenues dans le projet de loi, il constate que la notion de protection n'est pas assez prononcée. C'est pourquoi le Conseil propose d'intégrer au projet de loi une définition du principe de l'égalité ainsi que du principe de non-discrimination et de spécialiser l'APALD dans toutes les discriminations liées au genre et lui conférer compétence de se saisir et d'être saisie", indique le communiqué du CESE.

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/01/31/cese-avis-saisine_n_9124512.html